https://doi.org/10.31272/jae.i148.1427
https://admics.uomustansiriyah.edu.iq/index.php/admeco
P-ISSN: 1813–6729 E-ISSN: 2707-1359

التوافق الدولي في المعالجات المحاسبية لعقود التأمين على وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي (17)

شيماء كاظم الشمري
قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، بغداد، العراق.
Email: shaimaa_kadum@uomustansiriyah.edu.iq, ORCID:\ https://orcid.org/0000-0002-5474-1766
بكر ابراهيم محمود
قسم المحاسبة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، بغداد، العراق.
Email: bakrmahmoud@uomustansiriyah.edu.iq, ORCID:\ https://orcid.org/0009-0002-5641-4205

المستخلص

يرمي هذا البحث إلى التطرق إلى المشروع الدولي لمجلس معايير المحاسبة الدولية في التوافق المحاسبي عن المعالجات المحاسبية لعقد التأمين ، وقد تمثل الجانب التطبيقي في الوقوف عند الاطار المحاسبي لتبني المعيار الحديث في شركة التأمين الوطنية اعتمادا على تطبيق منهجي القياس (اللبنات الالزامية) و (تخصيص الاقساط الاختيارية) على الحسابات الختامية وتقارير الادارة فضلا عن معلومات عقد التأمين في الشركة وقد توصل الباحثان الى عدد من الاستنتاجات لعل من أبرزها : أن النظام المحاسبي الموحد لشركة التأمين الوطنية لا يحقق التوافق المحاسبي مع المعايير الدولية وقد أوصى الباحثان بجملة توصيات كان من أهمها : أن على شركة التأمين تبني المعالجات المحاسبية عن عقد التأمين على وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي (17)..

معلومات البحث

تواريخ البحث:
تاريخ تقديم البحث: 04 / 08 / 2019
تاريخ قبول البحث: 08 / 09 / 2019
عدد صفحات البحث 20 - 30

الكلمات المفتاحية:
التوافق المحاسبي، معيار الابلاغ المالي الدولي17،عقودالتأمين، شركات التأمين واعادة التأمين،المعالجات المحاسبية

المراسلة:
أسم الباحث: شيماء كاظم الشمري
Email:
shaimaa_kadum@uomustansiriyah.edu.iq

1. المقدمة

بسبب ما تفرضه مستجدات البيئة المتغيرة والمتسارعة في المجالات المحاسبية لا سيما ما يتعلق بتبني المعايير الدولية ، فأن هذا يفرض بدوره على المحاسبين مواكبة تلك المتغيرات عبر التطرق إلى المعالجات المحاسبية في ضوء تلك المعايير، بالأخص المتعلقة بالمحاسبة عن عقود التأمين في ظل المشروع التوافقي المحاسبي الدولي والجهود الحثيثة التي بذلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للوصول الى التوافق عن عقود التأمين و تتمثل مشكلة البحث بضعف التزام شركة التأمين الوطنية بمعايير الإبلاغ المالي الدولية المتعلقة بالمحاسبة عن عقد التأمين وإعادة التأمين، عليه فإن مشكلة البحث تتجسد في الإجابة عن التساؤلات الآتية :هل أن المعالجات المحاسبية لعقد التأمين في شركة التأمين الوطنية تحقق التوافق المحاسبي الدولي ؟، هل هناك تحديد لحجم المطلوبات الفعلية عن عقد التأمين والتي تمثل التزامات شركة التأمين الوطنية تجاه (المؤمنين) لديها ؟ وأن مشروع التغييرات في معيار الإبلاغ المالي الدولي *IFRS4*، ناقشت دراسة التغييرات التي اقترحها مجلس معايير المحاسبة الدولية (*IASB*) حول المحاسبة عن عقود التأمين استجابة لرسائل التعليق التي تلقاها عن مشروعه في عام (2010) عن طريق استطلاع آراء (25) شركة تأمين على الحياة ، ومن اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة عدم وجود معيار عالمي موحد للإبلاغ المالي عن عقود التأمين يعالج حالة عدم التوافق، على وفق المسودة فان هناك منهجين للمحاسبة عن عقود التأمين الاول الزامي والاخر اختياري إلا ان كلاهما يزيدان من قابلية المقارنة.

2: أهداف البحـــث:

يسعى البحث في ضوء المشكلة المدروسة إلى تحقيق التطرق إلى مشروع مجلس معايير المحاسبة الدولية (*IASB*) في التوافق المحاسبي عن عقد التأمين، والوقوف عند أهم مجالات التوافق المحاسبي لمعيار الإبلاغ المالي الدولي (*IFRS 17*) وهي التوافق في (المحاسبة عن عقد التأمين)، تقديم أنموذج تطبيقي لتبني معيار الإبلاغ المالي الدولي (*IFRS17*) في شركة التأمين الوطنية.

3: أهمية البحـــث:

تتمثل أهمية البحث على تسليط الضوء على ضرورة النهوض بواقع شركات قطاع التأمين العراقية (الحكومية) عن طريق توفير أنموذج تطبيقي في تبني معيار الإبلاغ المالي الدولي وتطبيقه في شركة التأمين الوطنية .

4. الجانب النظري

1.4 التأمين مفهومه، وفلسفته

يقصد بالتأمين في ضوء المعنى اللغوي بأنه : الأمَانُ و الأمَنةُ بمعنى، وقد أمِنَ أمَاناً و أَمَنَةً بفتحتين فهو آمِنٌ و آمَنهُ غيره من الأمْنِ والأمَانِ وقد أمنت فأنا أمن وآمنت غيري من الأمن و الأمان و الأمن ضد الخوف والمقصود منه طمأنينة النفس وسكونها بتوفير أسباب الطمأنينة. [1] اما مفهومه الاصطلاحي فهو يعني (التنظيم الذي عن طريقه تتعهد الوحدة الاقتصادية أو الدولة بتوفير ضمانة ، واضرار في مقابل دفع قسط محدد) [2] . وينظر إلى مصطلح التأمين من وجهتي نظر الأولى وجهة النظر الفردية : الذي عدته جهازاً اقتصادياً يتم بموجبه تبادل كلف صغيرة (اقساط) مقابل التأمين على خسائر مالية كبيرة غير مؤكدة والتي من شانها ان تكون موجودة لولا وجود التأمين .الثانية وجهة النظر الاجتماعية :الذي عدته جهازاً اقتصادياً للحد من ، وتقليص ، والقضاء على المخاطر عن طريق جمع المخاطر المتجانسة ضمن مجموعة واحدة [3]. وبرأينا أن وجهة النظر الفردية تصب في وجهة نظر المجتمع لأن المخاطر التي يتعرض لها المجتمع ما هي إلا تجميع للمخاطر الفردية . أما في ضوء المعنى الفلسفي فأنه يعبر عن العلاقة التي تربط مجموعة من الافراد الذين يقومون بشراء التأمين وهم (المُؤمِنينْ) من الجهة التي توافق على نقل مخاطر التأمين إليها وهي (شركات التأمين) في مقابل حصولها على (الاقساط) وهذه الاقساط توضع في مجمع أو محفظة للأموال تستعملها الجهة المؤمنة للحصول على مكسب مادي فضلا عن أنها تعتمد عليها في التأمين ضد الخسائر وعرف[4] عقد التأمين (بانه اتفاق من قبل شركة التأمين لتوفير مجموعة من اقساط التأمين وتبادلها في مقابل الفوائد المتفق عليها وذلك عند حدوث احداث مستقبلية غير مؤكدة أو محتملة تؤثر في حيازة الممتلكات أو نقل المخاطر) كما ورد تعريفه أيضاً ضمن نص معيار الإبلاغ المالي الدولي *IFRS17* (العقد الذي يقبل بموجبه طرف واحد (مخاطر تأمين هائلة) من طرف اخر (حامل الوثيقة) عن طريق الموافقة على تعويض حامل الوثيقة عن حدث مستقبلي غير مؤكد يؤثر سلبا في حامل الوثيقة)

2.4 نظريات التوافق

على الرغم من الاهمية الكبيرة التي يتمتع بها التوافق والجهود الحثيثة التي تبذل من لدن الجهات ذات العلاقة لتحقيقه ، إلا أن تفسير حدوثه يكتنفه العديد من الصعوبات والتعقيدات بحيث لا يمكن القول أن هناك نظرية منفردة قد تفسر حصوله ، إلا أنه يمكننا عرض بعض النظريات التي حاولت تفسير حدوث التوافق من عدمه .

وفي هذا السياق عرض (Hegel) نظريته الجدلية بين الاعوام (1831-1770) وقد ذكر فيها أن التناقض (Contradictions) يعد اساساً لكل تغيير ، وأن حقيقة وجود عنصر واحد(حقيقي) يمكن أن يخلق مقابله (النقيض) والذي يؤدي إلى إحداث الصراع بينهما فمثلا أن كان هناك (دعم لعولمة المحاسبة)، فانه في المقابل هناك (معارضة لعولمة المحاسبة) وإزاء هذا الصراع تنشئ وجهة نظر ثالثة هي (التوليفة) التي تنتج عن (حصول التوافق بين الحقيقة ، والنقيض) وهذه التوليفة بدورها ستولد حقيقة جديدة ، وفي مقابل الحقيقة سَيُولد نقيضاً جديداً ، وهكذا اوضحHegel أن مفاهيم (الحقيقة ، والنقيض ، والتوليفة) ستكون مستمرة بسبب (التقدمية progressive او الاستمرارية) [5] .

من جهة اخرى قدم (Coombs 1980) نظرية مفادها أن حصول التوافق من عدمه يعد من السلوكيات المعقدة المرتبطة بمجموعة واسعة من الاسباب لا يمكن جمعها بسهولة ، وهذه السلوكيات يمكن أن تكون (تلقائية)Automatic تنتج عن العادات والتقاليد السائدة ، أو على النقيض من ذلك يمكن أن تكون (مخططة) Striped تُنتج عن طريق السعي المتعمد نحو اهداف محددة كـ(تعظيم الفوائد أو ، التخلص من العقوبات) ، إلا أن المنظرين في مجال التوافق يميلون إلى عدّهِ سلوكاً مخططاً أكثر منه تلقائي وذلك تماشيا مع منهج (Weberian) للسلوك ، الذي ذكر فيه أن (الافعال الموجهة نحو الاهداف (goal-oriented action -) ستكون بمثابة تقريب مُرضي نحو عمليات العمل الفعلية[6]

3 .4 مفهوم التوافق والمفاهيم المرافقة له من منظور تحليلي.

إن التمييز بين مفهوم التوافق (Harmonization) وبعض المفاهيم الأخرى المرافقة له كمفهوم (التقارب convergence ، والتوحيدUniformity) سيساعد على إزالة اللبس أو عدم الوضوح لهذا المفهوم .

يعرف انه عملية زيادة التوافق في المعالجات المحاسبية عن طريق وضع حدود لمقدار ما يمكن أن تختلف به[7] وعرفه(doupnik) على انه (تخفيض لعدد البدائل المتاحة مع الاحتفاظ بدرجة عالية من المرونة في المعالجات المحاسبية) [8]

في حين أن مفهوم التقارب يشير إلى (الجهود المبذولة لتخفيض الاختلافات الرئيسة بين معايير الإبلاغ المالي الدولية والمعايير المحاسبية المحلية لإنتاج ابلاغ مالي عالي الجودة)[9]

ومن ناحية اخرى هناك مفهوم التوحيد(Uniformity) الذي يشير إلى الحالة التي يكون فيها كل شيء متسقاً ومتجانساً أو غير متباين والذي يعني أن تكون كل المبادئ والممارسات المحاسبية واحدة على أن هذا التوصيف لمفهوم التوحيد يتفق مع تعريف جمعية المحاسبين الامريكية التي عرفت التوحيد بأنه يعني " الثبات في التبويب والمصطلحات فضلا عن الثبات في القياس "[10]

وفي هذا السياق ذكر(samules&picper1985) مفهوما رابعا وهو(المعايرة Standarzation) مضمنين اياه جزءاً من المراحل التي توضح عملية حصول(التوافق والتوحيد) إذ ذكرا أن المرحلة الأولى تبدأ في اثناء المقارنة ما بين الأنظمة المحاسبية للدول من ثم تنتقل إلى حصول التوافق ثم يتم بعدها توليد وانتاج مجموعة من المعايير وهي تمثل المرحلة الثانية أما المرحلة الثالثة فهي الوصول إلى التوحيد ، ومن ثم يمكن الوقوف عند أي من المراحل المذكورة [10]

4.4. التوافق المحاسبي بين المؤيدين والمنتقدين .

قدَّم كثير من الباحثين والجهات المهتمة بموضوع التوافق آراءهم فيه والتي تنوعت بين مؤيد ومنتقد لأسباب عدة . وكانت الآراء المؤيدة للتوافق تسوغ ذلك استنادا إلى تميزه بعدد من المميزات نصَّ على ذكرها وهي تشمل ما يأتي :

لما كانت قابلية المقارنة للبيانات في جميع البلدان وعدها أمراً ضرورياً وحاسماً ولاسيما في ظل عولمة اسواق رأس المال لذا فأن التوافق ضروري لتحقيقه.

1. يبسط التوافق عمليات التقييم من قبل الشركة متعددة الجنسيات .
2. يساعد في تخفيض التكاليف اللازمة لإعداد التقارير للوحدات الاقتصادية التي تسعى إلى ادراج اسهمها على منصة تبادلات الاسهم الاجنبية فضلا عن تخفيض تكاليف رأس المال .
3. يرفع من جودة المعالجات المحاسبية دوليا مما يؤدي إلى زيادة مصداقية المعلومات ، لأن البلدان النامية بإمكانها الاعتماد على المعالجات المحاسبية ذات الجودة العالية وبكلفة اقل .
4. سهولة نقل الموظفين ضمن الشركة متعددة الجنسيات وهذا ما ينطبق مثلا على (شركات التدقيق الدولية) .

أن حدوث التوافق سيؤدي إلى انخفاض في حجم التداول المحلي فضلا عن قلة اكتساب الخبرة بالنسبة إلى المستثمرين بسبب تأخر المعلومات بشأن تفسير الهياكل الناتجة عن التقارير غير الموحدة ، في حين ترى بعض آراء المنتقدين أن التوافق المحاسبي سيؤدي إلى حدوث فرط في الشفافية مما قد يُسبب مصدر قلق لمعظم الوحدات ؛ وانتقد (Briston) فكرة التوافق المحاسبي بحد ذاتها ، لأنه رأها متحيزة ؛ ذلك لأن عملية التوافق الدولي لا تلبي حاجات الدول النامية بل على العكس من ذلك فهي تستدرك نواقص الأنظمة المحاسبية في الدول المتقدمة مثل (امريكا وبريطانيا) كي تجعلها اكثر ملائمة وترابطاً ومن ثم فانهم يقومون بإجبار الدول النامية وبشكل تدريجي على تقبل النظام المهجور[المصدر نفسه] .

4. 5 مشروع مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)في التوافق المحاسبي عن عقود التأمين

تأسست لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) في (1973) وبادرت في مشروعها المهم الخاص بالتوافق المحاسبي عن (عقود التأمين) في عام (1997م) ، والذي عُد خطة العمل الأوّلى عند تأسيسها ، وبعد إعادة هيكلة اللجنة في (2001) حل محلها مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) والذي اخذ على عاتقه اكمال المهمة [11] . والسؤال المعروض هو لماذا كانت هناك حاجة إلى التغيير في المحاسبة عن عقود التأمين ؟ والنقاط الاتية هي إجابة عن هذا التساؤل :

1. تطبيق شركات التأمين للمعالجات المحاسبية المتنوعة وذلك لا سيما بعد ما سمح به معيار الإبلاغ المالي الدولي (4) عند صدوره في (2004) والتي كانت نتيجة الاستجابة للتشريعات المحلية والذي بدوره خلق فجوة للمستثمرين والمحللين في فهم ومقارنة نتائج الاعمال للشركات ضمن البيئتين(المحلية و الاجنبية) .
2. أن اصدار معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17) سيدافع عن صناعة التأمين لأنه سيمثل أول معيار دولي موحد لعقود التأمين .
3. تقديم المعيار الموحد للمحاسبة عن عقود التأمين اطارا للعمل بما يتعلق بـــ (الاعتراف ، والقياس، والافصاح المحاسبي ، وشفافية الإبلاغ المالي) عن عقود التأمين [12]
4. كثيرا ما يتم الإبلاغ عن المعلومات المتعلقة بنشاط الاكتتاب في عقود التأمين على اساس (نقد/ نقد) حتى عند تقديم الخدمات في مدد مختلفة في حين أن هناك حاجة إلى بيان مقدار التغير في عنصر(المطلوبات) لأغراض التوفيق بين المبالغ القائمة على اساس النقد والنتائج المترتبة على الاستحقاق للمدة .

ومن اجل أن يتمكن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) من المضي قدما في مشروعه التوافقي عن (عقود التأمين) ، فقد قسم العمل على مرحلتين :

<u>المرحلة الأوّلى:</u> والتي بدأت من المدة (1997-2004م) والذي تكللت بصدور(معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS4) ، الذي عُد معيارا مؤقتا لحين اصدار المعيار بالشكل النهائي .

<u>المرحلة الثانية:</u> والتي بدأت بعد صدور المعيار المؤقت أي منتصف(2004 ولغاية 2017) والذي تمثل بـــ الخطوة النهائية ضمن المرحلة الثانية [13] .

ونرى انه على الرغم من تكلل المرحلة الثانية بصدور المعيار بصيغته النهائية إلا انه لا يمكن عدها نهاية العمل على المعيار بل هي نهاية مرحلة لبداية مراحل اخرى تتمثل بمدة (3) سنوات وضعت للتهيئة باتجاه تطبيق المعيار وذلك لما يتخلله من صعوبات ولحين موعد التطبيق الفعلي في (2021م) ، ومن الجدير بالذكر أننا لاحظنا اختلاف المصادر في الاشارة إلى اسم المعيار فقد اشارت اليه بعضها بـــ (معيار الإبلاغ المالي الدولي 4 - المرحلة الثانية (IFRS4 -PhasII) والبعض الاخر معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17) وأن كانت التسمية الرسمية للمعيار بحسب ما صدر في نشرة مجلس معايير المحاسبة الدولية هو(IFRS 17) إلا اننا نرى أن التسمية الثانية(IFRS17) اقرب في تمثيلها للواقع ، وذلك لإلغاء التناقض في بيان مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) حينما ذكر أن معيار عقود التأمين الحديث هو اول معيار دولي يتناول موضوعة عقود التأمين وانه قد قسم العمل فيه على مرحلتين الأوّلى في(2004) والثانية تكللت في (2017) فضلا عن تمييزه عن مشاريع التعرض الصادرة سابقا حول معيار (IFRS4) .

كما وقام مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) في عام(2018) بتشكيل مجموعة عمل تحت مسمى (مجموعة مصادر التحول Transition Resource Group (TRG) تعمل كهياة مراجعة فنية لتوفير منتدى عام لأصحاب المصالح ولغرض متابعة ومناقشة الاسئلة التي تثار حول تطبيق المعيار الحديث

لكن ومع كل الصعوبات إلا انه لم يكن من المتوقع أن صدور المعيار الدولي لـــ (عقود التأمين) سيأخذ مدة طويلة ، لكن الواقع العملي اسفر عن غير ذلك فمدة (20) عام هي المدة الفعلية التي قضاها مجلس معايير المحاسبة الدولية(IASB) من اجل اصداره المعيار بشكله النهائي في عام 2017م .

و قد يدور النقاش لماذا استغرق المجلس هذه المدة الطويلة لإصداره معيار دولي موحد في مجال المحاسبة عن عقود التأمين؟ وكانت هناك اسباب متعددة من اهمها :

1. تعدد المعالجات المحاسبية في مجال عقود التأمين .
2. تأثير التشريعات المحلية على نحو كبير في مجال(التسعير ، والملاءة المالية) والتي تتعارض مع مبادئ القياس مع صعوبة تجاهلها على الرغم من أن مجلس معايير المحاسبة الدولية لم يستهدف الوصول إلى التوافق التام.
3. الجهود المبذولة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية للتقارب مع هيئات وضع المعايير الاخرى مثل (مجلس معايير المحاسبة المالية FASB).

الحاجة إلى حل التبعيات وتوافقها مع معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS 17) مثل (معيار الإبلاغ المالي الدولي (9) الادوات المالية) و (معيار الإبلاغ المالي الدولي(15) إيرادات العقود فضلا عما ذكر فأننا نرى أن من الاسباب الاخرى وراء تأخر صدور المعيار هو تأثير عامل (الضغط) والذي سنتطرق اليه في اثناء عرضنا للصعوبات التي تقف امام تبني المعايير الدولية ، واذا ما اخذنا بنظر الاعتبار الضغط الذي يقاس بحجم رسائل التعليق المرسلة ، فأننا نلاحظ وعن طريق تتبع الخط الزمني لصدور معيار الإبلاغ المالي الدولي(IFRS17) لعقود التأمين (الشكل السابق) أن حجم رسائل التعليق المرسلة بخصوص المعيار كثيرة وعددها (162، 253، 194) رسالة تعليق على التوالي ، والتي كانت بحاجة إلى مناقشة وتحليل مستفيضين من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية مع جهات متعددة .

4. 6. المحاسبة عن عقود التأمين:

تتضمن المحاسبة عن عقود التأمين وإعادة التأمين مجموعة من الخطوات وهي مبينة في الجدول الاتي :

الخطوة الاولى : هي بيان حدود العقد وهو ما يتفق مع نطاق معيار (IFRS17) .

الخطوة الثانية : وتشتمل على تقسيم محافظ عقود التأمين إلى مجموعات Level of aggregation. إذ نصت الفقرة (a -16) b,c,من معيار الإبلاغ المالي الدولي(IFRS 17) على تقسيم محافظ عقود التأمين إلى ثلاثة مجاميع هي :

أ- مجموعة العقود المثقلة بالأعباء عند الاعتراف الاولي : وهي العقود التي تكون التدفقات النقدية المتحققة لها في تاريخ الاعتراف مساوية إلى صافي تدفقاتها النقدية الخارجة والتي تعد عندها مثقلة بالأعباء ويجري الاعتراف بالخسائر الناشئة عنها ضمن قائمة الارباح والخسائر .

ب- مجموعة العقود التي من غير المتوقع ان تصبح مثقلة بالأعباء مستقبلا .

ت- عقود اخرى.

ويقصد بالمجموعة (مجموعة عقود التأمين الجديدة او التي تجدد ولا تتعدى مدتها(12) شهرا وهي مجاميع فرعية عن المحفظة وتدعى ايضا بوحدة الحساب)[14] ويعمد من وراء تحديد مستوى للتجميع إلى ايجاد وحدة حسابية غير وحدة العقود الفردية ، كما أن مستوى التجميع سيؤثر بشكل مباشر على تخصيص هامش الخدمة التعاقدية ، والمستوى الذي تحتسب فيه العقود المثقلة بالأعباء [15].

الخطوة ثالثة هي الاعتراف بعقود التأمين وقياسها والتي تختلف باختلاف الطريقة المتبعة . وهذه المناهج موضحة في الشكل الاتي:

الشكل (1)مناهج المعالجة المحاسبية لعقود التأمين

من الشكل (1) نلحظ أن هناك ثلاث مناهج للمعالجات المحاسبية عن عقود التأمين وهي (منهج اللبنات ، ومنهج تخصيص الاقساط ، ومنهج الرسوم المتغيرة) إلا ان منهج اللبنات يعد الانموذج العام والالزامي للمعالجة المحاسبية .

وفيما يأتي بيان لكل طريقة منها:

4. 6. 1.منهج تخصيص الاقساط (PAA) Premium Allocation Approach

لقد سمح المعيار (IFRS17) بتطبيق منهج تخصيص الاقساط (PAA) الذي يعطينا نتائج مقاربة للأنموذج العام المقدم وهو منهج (اختياري) لتبسيط العمل بشروط بينها في الفقرات من (59-53) من المعيار وهي مبينة على النحو الاتي :

أ- يمكن للوحدة الاقتصادية تبسيط قياس مجموعة عقود التأمين فقط اذا :

- ❖ توقع ان يؤدي هذا التبسيط إلى تقديم قياس للالتزامات عن التغطية المتبقية للمجاميع والتي لا تختلف عن ما تم تقديمه باستعمال الانموذج العام .
- ❖ مدة تغطية كل عقد في المجموعة (بضمنها التغطية الناشئة عن جميع الاقساط داخل حدود العقد) هي سنة او اقل .

ب- يتم قياس الالتزامات على وفق هذا المنهج على النحو الآتي :

- ❖ عند الاعتراف الاولي تكون القيمة الدفترية للالتزام :
- ❖ الاقساط المستلمة في اثناء الاعتراف الاولي
- ❖ مطروحا منها اي تدفقات نقدية للحصول على التأمين في ذلك التاريخ
- ❖ زائد او ناقص اي مبالغ تنشا عن استبعاد عقود التأمين في تاريخ الاعتراف بالموجودات والمطلوبات .

ت- في نهاية مدة الإبلاغ فان القيمة الدفترية للالتزام :

تمثل القيمة الدفترية في بداية المدة :

- ❖ زائد الاقساط المستلمة في اثناء المدة
- ❖ ناقص التدفقات النقدية للحصول على التأمين
- ❖ زائد اي مبالغ تتعلق بإطفاء التدفقات النقدية للحصول على التأمين المعترف بها كمصاريف في مدة الإبلاغ
- ❖ زائد اي تعديل على عنصر التمويل
- ❖ ناقص المبالغ المعترف بها كإيرادات للتامين
- ❖ مطروحا منها اي مكون استثماري مدفوع او منقول إلى الالتزامات عن المطالبات المتكبدة.

والشكل الاتي يوضح طبيعة العمل على وفق هذا المنهج :

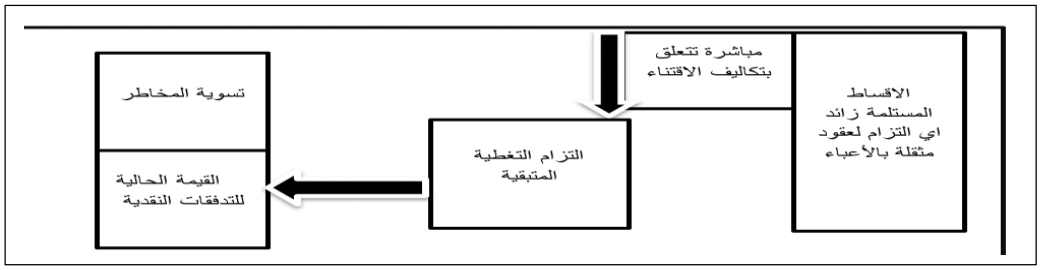

الشكل (2) منهج (PAA) تخصيص الاقساط

إذ يقيس الالتزام عن التغطية المتبقية التزام الوحدة (المؤمن لديها) بتوفير تغطية لحاملي وثائق التأمين اثناء مدة التغطية ، اما التزام التعويضات المتحققة فيقيس التزامها بدفع التعويضات عند وقوعها [16]

4. 6.2. منهج الرسوم المتغيرة. Variable fee Approach

يستعمل هذا المنهج لحساب العقود ذات الميزات التشاركية ، ويقصد بالعقود ذات الميزة التشاركية بحسب نص المعيار (IFRS17) بانها" اداة مالية توفر مستثمرا معينا مع حق تعاقدي في استلام كل المبالغ التي لا تخضع لسيطرة الجهة المصدرة" والتي :

أ- من المتوقع أن تكون جزءا من اجمالي المنافع التعاقدية .

ب- أن يكون توقيتها او مبالغها تعاقديا ان كانت تحت تقدير المصدر .

ت- ان تكون تعاقدية استنادا إلى :

- ❖ العوائد على مجموعة محددة او نوع معين من العقود .
- ❖ عوائد الاستثمار المتحققة او/ و غير المتحققة هي مجموعة محددة من الاصول التي يحتفظ بها المصدر
- ❖ ارباح وخسائر الكيان المصدر للعقد.

3.6.4. منهج اللبنات أو الكتل : Building block Approach

يعد هذا المنهج الانموذج العام والالزامي للمحاسبة عن عقد (التأمين واعادة التأمين) سواء عقد التأمين على الحياة او عقد التأمين العام إذ عند الاعتراف الاولي فان على الوحدات الاقتصادية (المؤمن لديها) قياس مجموعة عقود التأمين على وفق الآتي :

أ. التدفقات النقدية المتحققة وتشمل:

- تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية
- التعديلات لتعكس القيمة الزمنية للنقود
- تعديلات لتعكس المخاطر غير المالية

ب. هامش الخدمة التعاقدية

والجدول الآتي يلخص الفقرات التي تتعلق بالأنموذج العام :

الجدول (2) فقرات الانموذج العام للقياس عن عقود التأمين على وفق IFRS17

أ- التقديرات النقدية المتحققة :عند الاعتراف الاولي فان على الوحدات الاقتصادية قياس التدفقات النقدية المتحققة لمستويات اعلى من مستوى التجميع والتي يجب ان تمتاز بـ			
الحيادية : اي ان كل النتائج ممكنة	منظور الوحدة الاقتصادية لكن متسقة مع اسعار السوق الملاحظة	جارية :اي تكون تقديراتها في تاريخ القياس	صريحة: فصل التدفقات النقدية المقدرة عن معدلات الخصم
• معدلات الخصم : عند قياس عقود التأمين فان على الشركة الإبلاغ عن تعديلات التدفقات النقدية بحيث تعكس القيمة الزمنية للنقود والمخاطر المالية لتعكس الخصائص الآتية			
خصائص التدفقات النقدية وسيولة عقود التأمين	اسعار السوق الجارية الملاحظة للادوات المالية ذات التدفقات النقدية بما	استثناء عوامل السوق التي لا تؤثر على التدفقات النقدية المتحققة	

	يتفق مع عقود التأمين (توقيت –عملة – سيولة)	
• توضيح معدلات الخصم عند تقدير معدلات الخصم في اثناء الاعتراف الاولي فان على الشركة استعمال المتوسط المرجح لمعدلات الخصم للعقود الممتدة على مدار الفترة باستعمال تقنيات تمتازبـ		
تعظيم استعمال الملاحظة لمدخلات السوق	تعكس الظروف الجارية	استعمال الاحكام المهنية لضبط الملاحظة للاختلافات بين الادوات السوقية وعقود التأمين
• تعديل المخاطر للتدفقات النقدية المستقبلية لتعكس التعويض الذي يتوقع من الكيان تحمله وحالات عدم التأكد بشان كمية وتوقيت التدفقات النقدية الناشئة عن المخاطر المالية لقياس تأثيرها والتي تمتاز بـ		
صريحة : تسوية المخاطر بشكل منفصل عن تقديرات التدفقات النقدية ومعدلات الخصم	تعكس تنوع المخاطر والتنوع في ادارتها	تعكس الرغبة في المخاطرة من حيث درجة المقبولية
ب- هامش الخدمة التعاقدية : والذي يمثل الربح غير المكتسب الذي ستعترف به الشركة عند تقديم الخدمة وتقاس بـ		
التدفقات النقدية المتحققة عند الاعتراف الاولي مع الخصم + إعادة الاعتراف بالموجودات او الالتزامات للتدفقات النقدية لعقود التأمين +التدفقات النقدية الناشئة عند الاعتراف الاولي +هامش الخدمة التعاقدية =صفر		

وباستعمال الانموذج العام فأن قياس عقود (إعادة التأمين الصادرة) لا تختلف عن قياس (عقود التأمين) من حيث الفقرات الرئيسة في معادلة القياس (التدفقات النقدية المستقبلية وخصمها بمعدلات الخصم مع بيان تسوية المخاطر وهامش الخدمة التعاقدية) وبالتالي تنطبق عليها نفس متطلبات المعيار

5: الجانب العملي

1.5. نبذة عن شركة التأمين الوطنية (عينة البحث) وطبيعة اعمالها:

تأسست شركة التأمين الوطنية بموجب القانون رقم (56) لسنة (1950) واصبحت شركة عامة عند صدور قانون الشركة العام رقم (22) لسنة (1977) بموجب شهادة التأسيس المرقمة (54) في (1997/12/24)، يبلغ رأس مال الشركة (15,000,000) الف دينار (خمس عشرة مليار) دينار لعام (2017).

2.5. طبيعة النشاط الذي تزاوله شركة التأمين الوطنية :

أ- مزاولة جميع انواع التأمين العام، والتأمين على الحياة، وإعادة التأمين بما يوفر الحماية اللازمة لمسؤولياتها .
ب- مزاولة جميع انواع الاستثمار ضمن اطار التنمية القومية وبما يخدم الاقتصاد الوطني .
ت- شراء وبيع وتملك العقارات واستملاكها على وفق القوانين المراعية .
ث- مساهمة الشركة بنسبة من رأس مال بعض الشركة المساهمة والخاصة مع تملك الاسهم والسندات

3.5. تطبيق الانموذج المحاسبي لتبني معيار(IFRS17) في شركة التأمين الوطنية

إن تطبيق معيار (IFRS17) على الشركة عينة البحث يتطلب عدد من الخطوات وتتمثل بـ :

1.3.5. تحديد نوع العقد :

تعد خطوة تحديد نوع العقد من الخطوات الضرورية لتطبيق معيار (IFRS17) بسبب تباين خصائص عقد التأمين الصادر عن عقد إعادة التأمين و بالتطبيق على بيانات شركة التأمين الوطنية فان العقد عينة البحث تمثل بـ (عقد تأمين).

5. 3. 2. فصل عقد التأمين عن باقي أنواع العقود

من الملائم تطبيق أنموذج القياس المحاسبي على وفق (IFRS 17) على عقود التأمين التي تمتاز بنقلها للمخاطر التأمينية لأنه اذا كانت تلك العقود تشتمل على مكونات اخرى تأمينية0. مثل (المكونات الاستثمارية)، أو أن تشتمل على التزام الشركة بتقديم وعود لأداء خدمات مقابل نقل مخاطر التأمين فانه يجب فصلها ليتم قياس كل مكون منها على وفق المعيار الذي ينطبق عليه من ثم تطبيق معيار (IFRS 17) على ما تبقى منها وبالتطبيق على بيانات الشركة عينة البحث وبالرجوع إلى اصل العقد وشروط انعقاده تم تحديد جوهر هذه العقد عن طريق الفقرات التحليلية المبينة في الجدول الاتي

الجدول (3) تحليل العقود للشركات عينة البحث على وفق متطلبات(IFRS 17)

ت	فقرات تحليل العقد	شركة التأمين الوطنية
1	العقود	عقد وزارة النفط
2	هل ان العقد يحمل مخاطر تأمين كافية	✓
3	هل أن العقد يتألف من مشتقات ضمنية	×
4	هل أن العقد يشتمل على مكون استثماري	×
5	هل أن العقد يحتوي على التزام بتقديم بضائع او خدمات غير تأمينية	×

ومن نتائج الجدول (3) يتضـــح لنا أن العقد عينة البحث تنطبق عليه الفقرة التحليلية الاولى (نقل مخاطر التأمين) مع عدم انطباق باقي الفقرات (2، 3، 4) والذي بناء عليه فانه يعد (عقد تأمين) في جوهره ولا يســتلزم الفصــل وقد اســتندنا في معلومات التحليل على الشروط الموضوعة في اصل العقد المشار اليه في الملاحق والتي لم ينطبق عليه أي من الشروط التي تجعله يستلزم الفصل .

5. 3. 3. حديد العقد من محفظة عقود التأمين

تتألف محفظة عقود التأمين من مجموعة عقود تتشابه من حيث المخاطر يتم ادارتها معا، واختار الباحثان عينات العقود من محفظة (التأمين البحري- بضائع) عينة للبحث وذلك لأسباب متعددة منها : امكانية اظهار البعد المحاسبي لتنوع توقيت الاعتراف بالعقود بسبب تعدد مدد التغطية التأمينية فيها (من سنة فأقل) لان تأمين البضائع يعتمد على المدة الزمنية اللازمة لوصول تلك البضائع لأماكنها فضلا عن تعدد الوسائل المستعملة في النقل واختلاف توقيتاتها الزمنية، والسبب الآخر هو ملائمة هذه المحفظة (عقود قصيرة الاجل غالبا) لنطبق عليها طريقتي القياس (اللبنات أو الكتل، وتخصيص الاقساط) لأغراض المقارنة بينهما إذ يمكن تطبيق الطريقة الأولى (اللبنات) في قياس عقود التأمين قصيرة و طويلة الاجل، إلا ان طريقة (تخصيص الاقساط) لا يمكن استعمالها في قياس العقود طويلة الاجل (التي تزيد عن السنة).

5. 3. 4:تجميع عقد التأمين البحري – بضائع وقياسها عند الاعتراف الاولي على وفق متطلبات (IFRS 17):

بحسب متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي(IFRS 17) ولغرض قياس عقد التأمين فانه يستلزم تقسيمه إلى مجموعات أدنى من المحفظة (مجموعة العقود المثقلة بالأعباء ، ومجموعة العقود التي من المتوقع ان تكون مثقلة بالأعباء مستقبلا، ومجموعة العقود المتبقية) ومن ثم وضعها ضمن محفظة واحدة، لكنه في الوقت نفسه لم يشترط توافر المجاميع الثلاث معا إذ أن المحفظة يمكن ان تتألف من (مجموعة واحدة، او مجموعتين، او ثلاثة مجاميع) بحسب توافر شروط كل مجموعة منها فضلا عن أن المجموعة يمكن أن تتألف من عقد واحد، ومن ناحية اخرى هناك مسألة توقيت الاعتراف بعقد التأمين والتي كانت محل نقاش من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية وتبلورت ثمرة هذا النقاش في معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS 17) عند تقديمه ثلاثة خيارات رئيسة يتم على اساسها اختيار التوقيت الاقرب منهم للاعتراف بالعقود من قبل الشركة المؤمنة إذ يتم الاعتراف بالعقد في احد المواضع الاتية (في بداية مدة التغطية، او في تاريخ استحقاق القسط، او اذا كانت هناك عقود مثقلة بالخسائر) ايهما اقرب زمنيا، وبالنسبة للشركات عينة البحث فان عملية تحديد توقيت الاعتراف بالعقود مرتبط بالسياسة المتبعة فيها إذ فيما يتعلق بـ (شركة التأمين الوطنية) فأنها تطلب من (المؤمنين) ان يقوموا بدفع اقساط التأمين المستحقة قبل ان يترتب على تقديمهم لطلب التأمين اصدار عقد التأمين بصيغته النهائية أي المدة ما بين (تقديم طلب التأمين وإصدار العقد) وبناء على ذلك فأن (شركة التأمين الوطنية) ستعترف بالعقد على وفق (IFRS17) في تاريخ (دفع القسط) من قبل المؤمن والذي يمثل (تاريخ استحقاق القسط) لأنه (التوقيت الاقرب من حيث الزمن) للاعتراف وهوما جرت عليه سياسة (شركة التأمين العراقية) اما ما يتعلق بشركة إعادة التأمين العراقية فأنها ستعترف بالعقود بالرجوع إلى العقد الرئيس (عقد التأمين) والمعاد تأمينه .والجدول (4) يوضح تفاصيل العقود المختارة :

الجدول(4) تفاصيل عقد التأمين للشركة عينة البحث

ت	التفاصيل	الجهة المؤمنة	مبلغ التأمين (بالدينار)	مدة التأمين	القسط المستحق (دفعة واحدة)
شركة التأمين الوطنية	عقد (تأمين بحري/ بضائع) لنقل مشتقات نفطية عبر طريق (البحر)	لصالح وزارة النفط / شركة ناقلات النفط العراقية	3.843.531.149	للمدة من 2017/6/12- 2018/6/12	1.157.250

وباستعمال البيانات الواردة في الجدول السابق يمكننا توضيح آلية القياس عند الاعتراف الاولي:

الجدول (5) قياس عقد التأمين البحري لشركة التأمين الوطنية على وفق متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS17

التفاصيل	شركة التأمين الوطنية
القيمة الحالية لتقديرات التدفقات النقدية المستقبلية الداخلة	1.157.250
يطرح منه / القيمة الحالية لتقديرات التدفقات النقدية المستقبلية الخارجة	120000 +4000
= القيمة الحالية لتقديرات التدفقات النقدية المستقبلية	1.033.250
يطرح منه / تسويتها بالمخاطر غير المالية	(966.150)
= التدفقات النقدية اللازمة للوفاء بالالتزامات	67100
هامش الخدمة التعاقدية	67100

تتمثل تقديرات أ لتدفقات النقدية الداخلة بالأقساط التي تتسلمها الشركة عينة البحث من (الجهات المؤمنة) علما أنه لم يتم خصم التدفقات النقدية الداخلة بمعدل الخصم وذلك لأن استلام الاقساط يكون بنفس تاريخ الاعتراف ومن ثم فأن القيمة الزمنية للنقود ستكون واحدة .

تتمثل تقديرات ب التدفقات النقدية الخارجة بالمبالغ التقديرية للتكاليف التي ترتبط مباشرة بعقود التأمين وهي (التعويضات، والمصاريف الادارية، وعمولات الوكلاء إن وجدت) بالنسبة لعقد شركة التأمين العراقية فقد بلغت التكاليف التي تتعلق بعمولة الوكيل(9000) (10% من مبلغ قسط التأمين) اما التعويضات اعتماداً على السنوات الاربع السابقة لسنة 2017 ، فقد كان

التعويض الوحيد هو في سنة 2015 ومبلغه (1500000 وكان عن تعويض حريق يقسم على عدد العقود الموجودة في تلك السنة (70) عقد يكون الناتج (21428).

وتتمثل ت بمخاطر التأمين المنقولة من حامل الوثيقة إلى شركة التأمين والتي تشمل في العقود عينة البحث بـ (عقد شركة التأمين الوطنية بمخاطر الغرق ، والاحتراق ، (اما عقد شركة التأمين العراقية بمخاطر الانقلاب والاصطدام ، والاحتراق وقدرت مخاطر هذا النوع من العقد بمساعدة خبراء شركة التأمين العراقية هذا 90180 دينار علما أنها نتائج تقديرية لأن الشركة لا تمتلك آلية لتقدير المخاطر غير المالية).

وتتمثل بالخسائر الناتجة عن العقد الفردي والذي سيجري الاعتراف بها في حساب الارباح والخسائر

على أن القياس اعلاه هو على وفق منهج (الكتل او اللبنات) اما القياس على وفق منهج (تخصيص الاقساط) فهو يقوم بأثبات التدفقات النقدية المستقبلية الداخلة فقط دون الاعتراف بالتدفقات النقدية الخارجة إذ يقوم بإثباتها عند تكبدها وبالتالي فان منهج (تخصيص الاقساط) يتشابه مع منهج (اللبنات) من حيث أنهما يقيسان مقدار مطلوبات التأمين لمدة التغطية المتبقية اما ما يتعلق بالمطالبات المتكبدة فانه على وفق طريقة (اللبنات) نقوم بقياسها واثباتها في السجلات بشكل مسبق اما منهج (تخصيص الاقساط) فلا يقيس المطالبات المستقبلية وانما يعتمد على اثباتها حال حصولها طالما أن مدة عقود التأمين وإعادة التأمين لا تتجاوز السنة .

بداية في اثناء قيام شركات قطاع التأمين العراقية بالاعتراف بالعقود يتم اثبات القيود الاتية في سجلاتها باستعمال كلٌ من (النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين) واستعمال منهجي القياس على وفق (IFRS17)

الجدول (6) القيود المحاسبية لمصروفات العمليات التأمينية في شركة التأمين الوطنية في عام(2017)

القيود المحاسبية بحسب النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين	القيود المحاسبية على وفق معيار(IFRS17) باستعمال منهج (اللبنات او الكتل)	القيود المحاسبية على وفق معيار (IFRS17) باستعمال منهج (تخصيص الاقساط)
أ- قيد اثبات المصروفات الادارية للعقد : من مذكورين: 4000من ح/ مصروفات وعمولات 351 4000إلى ح/ الدائنون / قطاع عام 261	أ- قيد اثبات المصروفات الادارية للعقد : من مذكورين: 4000/ مصروفات وعمولات 351 120000 ح/ التعويضات 353 124000 إلى ح/ مطلوبات عقد التأمين 211	أ- قيد اثبات المصروفات الادارية للعقد : من مذكورين: 4000ح/ مصروفات وعمولات 351 4000إلى ح/ الدائنون /قطاع عام 261
اثبات قيد اجمالي المطلوبات : لا يثبت قيد محاسبي	اثبات اجمالي المطلوبات فتتمثل بـ(التزامات التغطية المتبقية + التزامات التعويضات المتكبدة) 633.620 = 120000+513629 633.620ح/ الدائنون 633.620ح/ مطلوبات عقد التأمين	اجمالي المطلوبات تشمل التزامات التغطية المتبقية فقط وهي 513629
ب- قيد دفع المصاريف : 4000من ح/ الدائنون / قطاع عام 261 4000 إلى ح/ نقد لدى المصارف 183	قيد دفع المصاريف : 124000 من ح/ الدائنون / قطاع عام 261 124000 إلى ح/ نقد لدى المصارف 183	أ- قيد دفع المصاريف : 4000 من ح/ الدائنون / قطاع عام 261 4000إلى ح/ نقد لدى المصارف 183
قيد غلق المصاريف في حساب الارباح الخسائر 4000من ح/ الارباح والخسائر 4000 إلى ح/ مصروفات وعمولات 351	قيد غلق المصاريف في حساب الارباح الخسائر 124000من ح/ الارباح والخسائر 124000 إلى ح/ مصروفات وعمولات 351	قيد غلق المصاريف في حساب الارباح والخسائر 4000من ح/ الارباح والخسائر 4000إلى ح/ مصروفات وعمولات351

الجدول(7) القيود المحاسبية لإيرادات العمليات التأمينية ومطلوبات عقود التأمين في شركة التأمين الوطنية في عام 2017

القيود المحاسبية بحسب النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين	القيود المحاسبية على وفق معيار (IFRS17) باستعمال منهج (اللبنات او الكتل)	القيود المحاسبية على وفق معيار (IFRS17) باستعمال منهج (تخصيص الاقساط)
اثبات الاقساط المستحقة لشركة التأمين : 1157250من ح/ المدينون / قطاع عام 161 1157250 إلى ح/ اقساط التأمين 451	اثبات الاقساط المستحقة لشركة التأمين : 1157250من ح/ المدينون / بحسب القطاع 161 1157250 إلى ح/ اقساط التأمين 451	اثبات الاقساط المستحقة لشركة التأمين : 1157250من ح/ المدينون / قطاع عام 161 1157250إلى ح/ اقساط التأمين 451
قيد استلام الاقساط : 1.157250من ح/ نقد لدى المصارف 183 1.157250إلى ح/ المدينون / قطاع عام 161	قيد استلام الاقساط : 1157250من ح/ نقد لدى المصارف 183 1157250إلى ح/ المدينون / بحسب القطاع 161	قيد استلام الاقساط : 1.157250من ح/ نقد لدى المصارف 183 1.157250إلى ح/ المدينون / قطاع عام 161

غلق الإيرادات في حساب الارباح والخسائر: 1.157.250من ح/ اقساط التأمين 451 1.157.250إلى ح/ إيرادات العمليات التأمينية المتنوعة457 ح/ الارباح والخسائر	غلق الإيرادات في حساب الارباح والخسائر: 643.621ح/ اقساط التأمين 451 643.621إلى ح/ إيرادات العمليات التأمينية المتنوعة457 ح/ الارباح لخسائر	غلق الإيرادات في حساب الارباح والخسائر : 643.621 من ح/ اقساط التأمين 451 643.621إلى ح/ ايرادات العمليات التأمينية المتنوعة 457 ح/ الارباح والخسائر

وفي اثناء تحليلنا للأبعاد المحاسبية للقيود التي تقوم شركة التأمين الوطنية بإثباتها عن الأقساط المستلمة فضلا عن المصروفات المتكبدة فقد لاحظنا ان المبالغ المسجلة في القيود المحاسبية قد تباينت باستعمال معيار (IFRS17) عنها عن النظام المحاسبي الموحد والذي مثل اتجاها محاسبيا لم تشهده المعالجات المحاسبية عن عقود التامين بإضافة حساب (مطلوبات عقود التأمين وإعادة التأمين) وذلك على اعتبار أن الاقساط المستلمة عن عقود التأمين الصادرة تمثل التزاما من شركة التأمين لنقلها للمخاطر فضلا عن احتساب مطلوبات التغطية المتبقية ، والمطالبات(التعويضات) المتكبدة عنها ،إلى جانب أنها ستعترف بالمبالغ المستلمة على انها مطلوبات عقود تأمين لحين انتهاء السنة المالية عند اذ سيجري تخفيض مبلغ مطلوبات عقود التأمين بالأقساط التي تخص السنة الحالية ومقابلتها بالمصروفات المتعلقة بتلك السنة ونلاحظ أن عملية اثبات المصاريف الادارية والعمولات المتعلقة بعقد التأمين لم تختلف في الطرائق الثلاث (النظام المحاسبي الموحد ، وطريقة الكتل ، وتخصيص الاقساط) إلا أن اثبات مصاريف التعويضات بالنسبة إلى طريقة اللبنات عن طريق احتسابها ضمن مجموع مطلوبات عقد التأمين وان كان هذا لا يعني أنه لا يمكن ان تحدث اختلافات وذلك لأنه بحسب المعيار 17 فأن لشركة التأمين حرية الاختيار بتسجيل تلك المصاريف عند تكبدها خاصة عند استعمال طريقة (تخصيص الاقساط) ، أو تسجل على مدى مدة التغطية ، أو أن تقوم بتنزيلها من مبلغ القسط الذي تتسلمه طالما أن مدة العقد لا تتجاوز السنة وفي دراستنا الحالية ارتئينا اثبات المصاريف عند تكبدها أما ما يتعلق بأثبات الإيرادات التأمينية فان الاختلاف واضح وجلي بين الطرائق الثلاث لان شركة التأمين الوطنية قد اعترفت بالأقساط المحصلة عن عقد وزارة النفط والبالغة (1.157.250) دينار على وفق النظام المحاسبي الموحد على انها اقساط مستحقة وعند استلامها تعد ايرادا نهائيا يغلق في حساب الارباح والخسائر على الرغم من ان القسط المستلم يشتمل على تقديم خدمات نقل مخاطر التأمين والتي تخص (6 اشهر من سنة 2017) و(6 اشهر من سنة 2018) اما على وفق طريقتي القياس (اللبنات ، وتخصيص الاقساط) للمعيار (17) فان شركة التأمين الوطنية قد ميزت بين الاقساط من ناحيتين الأولى انها ستعترف بالمبالغ التي تمثل قيمة خدمات التأمين للسنة الحالية على انها ايرادات اما باقي مبالغ الاقساط فهي تعد التزامات على شركة التأمين الوطنية عن التغطية المتبقية وعلى هذا الاساس فان شركة التأمين الوطنية ستقيد مبلغ (643.621) من اصل مبلغ المطلوبات البالغ (1.157.250) على انه ايراد يخص السنة الحالية(2017) اما المبلغ المتبقي من القسط المستلم والبالغ (513.629) فان الشركة ستقوم باحتجازه ضمن حساب (مطلوبات عقد التأمين) لأنه سيقيس التزاماتها تجاه وزارة النفط لمدة التغطية التأمينية المتبقية أي (6) اشهر القادمة من سنة (2018) من ثم ستعترف به على انه ايراد يخص سنة (2018) مالم تتكبد تعويضات على العقد ومن هنا نلاحظ أن الاسلوب المستعمل على وفق معيار (IFRS17) في اثبات ايرادات السنة الحالية ومصروفاتها يتلائم مع أسلوب معيار الإبلاغ المالي الدولي (15) ايرادات العقود ، ومن الجدير بالذكر أن شركة التأمين الوطنية ستقوم على وفق منهج (اللبنات) بأثبات قيد محاسبي يتضمن المبلغ الاجمالي لمطلوبات عقد التأمين الذي يمثل حاصل الجمع بين حسابي (مطلوبات التغطية المتبقية ومطلوبات التعويضات المتكبدة) اما على وفق منهج تخصيص الاقساط فأنها ستعترف بمبلغ مطلوبات التغطية المتبقية فقط اما مبالغ التعويضات فأنها ستقوم بإثباتها عند حصولها لأنها تفترض ان العقد مدته سنة اما إن زادت المدة عن السنة فهذا يعني ان الشركة لا يمكنها استعمال طريقة (تخصيص الاقساط) .

6. الاستنتاجات :

يعرض هذا المبحث ملخصاً لأهم الاستنتاجات التي توصلت اليها الباحثة في مجال الدراسة الحالية وفي ضوء المشكلة المدروسة في الجانبين النظري والتطبيقي :

1. صعوبة العمليات التأمينية وتعقدها كان أحد اهم الاسباب وراء تأخر إصدار معيار دولي متفق عليه إذ استغرق مجلس معايير المحاسبة الدولية مدة عشرون عاماً لإصداره بصيغته النهائية إذ قسم العمل فيه على مرحلتين الأولى في (2004) والثانية في (2017) من أجل الوصول الى توافق حول المحاسبة عن عقود التأمين وإعادة التأمين واصدار معيار (IFRS17).
2. أن المعالجات المحاسبية عن عقود التأمين وإعادة التأمين المطبقة حالياً في شركة التأمين الوطنية لم تحدد بشكل واضح مقدار المطلوبات الفعلية التي يجب أن تلتزم بها شركات قطاع التأمين ازاء الجهات المؤمنة
3. مَثَّل معيار (IFRS17) طفرة محاسبية[1] عن طريق اعتماده على التقديرات المحاسبية فضلا عن الاعتراف بها في السجلات كما في تقدير التدفقات النقدية الخارجة مثل (المطالبات المستقبلية) واعترافه بالخسائر الناجمة عنها في قائمة الارباح والخسائر وهذا ما مثل تطوراً في المعالجات المحاسبية .
4. عن طريق عرض الميزانية العامة للشركة عينة البحث نجد أن حساب مطلوبات عقود التأمين وإعادة التأمين لم يكن معروضاً اعتماداً على النظام المحاسبي الموحد المطبق حاليا فيها إلا انه على وفق المعيار (17) نلحظ وجود حساب المطلوبات والذي يمثل التزام شركات قطاع التأمين اتجاه المؤمنين عن المدة المتبقية من التأمين

7. التوصيات

1. إعادة النظر في (النظام المحاسبي الموحد لشركات التأمين والمصارف) والمطبق حالياً إذ ينبغي إجراء التعديلات اللازمة بما ينسجم وتطبيق المعايير إذ بينا في الجانب التطبيقي من الاطروحة أن تبني معيار الإبلاغ المالي الدولي سيفرض محاسبياً استحداث بعض الحسابات كما في حساب (مطلوبات التأمين وإعادة التأمين – وموجودات التأمين وإعادة التأمين) .
2. اهتمام شركة التأمين الوطنية بتفعيل دور الخبراء الاكتواريين لأن طبيعة العمل في شركتها بعد تبنيها المعيار الحديث سيرتبط بشكل مباشر بعمل الخبراء بسبب اعتماد منهج (اللبنات) لقياس عقود التأمين وإعادة التأمين على التقديرات المحاسبية السابقة لتأسيس تقديرات محاسبية مستقبلية وهو أمر لا يخلو من الصعوبة ومن وجهة نظر الباحثان فان شركة التأمين الوطنية تمتلك بعض الخبراء الذين عملوا لسنوات في المجال التأميني وبإمكانها اعطائهم الدور الريادي في هذه المهمة .
3. اخذ المحاسبين دورهم الفاعل بما يسهم في زيادة معرفتهم في مجال المعالجات المحاسبية عن عقد التأمين وإعادة التأمين على وفق المعايير الدولية لأنه المحور الجوهري في تطبيق المعيار .

المصادر :

[1] الرَّاغب الأصفهاني، أبو القاسم الحُسين بن مُحمَّد؛ تحقيق مُحمَّد سيِّد الكيلاني (1985). المُفردات في غريب القُرآن (الطبعة الأولى). بيروت - لُبنان: دار المعرفة.

[2] أبو زيد، محمد المبروك (2014) " المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية " دار المريخ للنشر ، الرياض .

[3] IFRS A ,(2017) International Financial Reporting Standards, London.

[4] Grant Thornten,(2017), Get ready for IFRS 17 A fundamental change to the reporting for insurance contracts.

[5] IFRS B ,(2017) International Financial Reporting Standards, London.

[6] The Institute of Chartered Accountants of India, Principles and Practice of General Insurance,(2008) , Fourth Edition, Newdelhi.

[7] EFRAG,(2017), IFRS 17 Insurance Contracts and Level of Aggregation A background briefing paper.

[8] KPMG ,(2002) European Commission Study into the methodologies for prudential supervision of reinsurance with a view to the possible establishment of an EU framework.

[9] Kelly ,Margit s ,(2016), General Insurance , WISCONSIN LEGISLATOR BRIEFING BOOK

[10] Lourenço, Isabel Maria,(2015), Main Consequences of IFRS Adoption: Analysis of Existing Literature and Suggestions for Further Research, R. Cont. Fin..

[11] IFRS A ,(2017) International Financial Reporting Standards, London.

[12] Rodrigues, Lucia (2007), Assessing international accounting harmonisation using Hegelian dialectic, isomorphism and Foucault, Critical Perspectives on Accounting, 18.

[13] Etienna, julien,(2010), Compliance Theory: A Goal Framing Approach, Centre for Analysis of Risk and Regulation, London.

[14] Choi, Frederick & Meek.G,(2011), International Accounting , Seventh Edition, publishing as Prentice Hall, New Jersey.

[15] Doupink ,Timoth ,Perer.H,(2015) International Accounting, Third Edition, Library of Congress Cataloging-in-Publication Data.

[16] Ebimobowei,Appah,(2012), Convergence of Accounting Standards: The Continuing Debate, Asian Journal of Business Management, 4(2),

[17] Nigeria,Taiwo, Fasina H.,(2014), Empirical Analysis of The Effect of International Financial Reporting Standard (IFRS) Adoption on Accounting Practices in Nigeria, Archives of Business Research , Vol.2, No.2.

https://doi.org/10.31272/jae.i148.1427
https://admics.uomustansiriyah.edu.iq/index.php/admeco
P-ISSN: 1813–6729 E-ISSN: 2707-1359

International Compatibility in Accounting Treatments for Insurance Contracts by the International Financial Reporting Standard (17)

Shaima Kazem Al-Shammari
Dep. of Banking & Financial Sciences, College of Administration & Economics, Mustansiriyah University, Iraq.
Email: shaimaa_kadum@uomustansiriyah.edu.iq, ORCID ID:\ https://orcid.org/0000-0002-5474-1766
Bakr Ibrahim Mahmoud
Dep. of Accounting, College of Administration & Economics, Mustansiriyah University, Iraq.
Email: bakrmahmoud@uomustansiriyah.edu.iq, ORCID ID:\ https://orcid.org/0009-0002-5641-4205

Article Information

Article History:
Received: 04 / 08 / 2019
Accepted : 08 / 09 / 2019
Available Online: 01 / 06 / 2025
Page no : 20 – 30

Keywords:
Accounting compatibility, IFRS 17, insurance contracts, insurance and reinsurance companies, accounting treatments.

Correspondence:
Researcher name:
Shaima Kazem Al-Shammari
Email:
shaimaa_kadum@uomustansiriyah.edu.iq

Abstract

This research addresses the international project of the International Accounting Standards Board in accounting harmonisation regarding the accounting treatments for insurance contracts. The practical aspect was represented in examining the accounting framework for adopting the modern standard in the National Insurance Company, based on applying the measurement methodology (the mandatory building blocks) and the allocation of premiums. Optional) on the final accounts, management reports, and company insurance contract information. The researchers reached several conclusions, perhaps the most prominent of which is that the unified accounting system for the National Insurance Company does not achieve accounting compatibility with international standards. The researchers recommended some of the most critical recommendations: The insurance company bases the accounting treatments for the insurance contract on the International Financial Reporting Standard (17).